بالعودة الى اسرائيل من الشرق والغرب على حد سواء.

١٥ ـ تضمن الحكومة حرية الضمير والعقيدة الدينية لكل مواطن ومقيم، وتؤمن الاحتياجات الدينية العامة عبر وسائل الدولة.

١٦ ـ ان القدس هي العاصمة الابدية لاسرائيل، فلا يمكن تقسيمها، وكلها تحت السيادة الاسرائيلية. وقد تم وسيتم ضمان العبور الحر لابناء كافة الاديان الى اماكنهم المقدسة (هآرتس، ١٩٨١/٨/٦).

ومن بين بنود الاتفاق الائتلافي (٨٣ بندا) ٥٢ بندا تتعلق، باشكال مختلفة، بالشؤون الدينية. كما أن هناك فقرة تقول: ان جميع بنود الاتفاق الائتلافي، في الكنيست التاسع (السابق)، ثابتة وقائمة وينظر اليها من اجل تنفيذها، كأنها كتبت من جديد، وهي استمرار لهذا الاتفاق. اما البنود التي لم تنفذ بعد، او نفذ جزء منها، فسيجري العمل على تنفيذها في القريب العاجل. وجرى، على ضوء هذا الاتفاق، إزالة العقبات أمام تشكيل الحكومة الجديدة.

ب ـ **الحكومة الجديدة:** تتألف الحكومة الجديدة من ١٨ وزيرا وعشرة نواب وزراء جرى توزيعهم على الاحزاب الائتلافية على النحو التالي:

الليكود: ١٥ وزيرا وستة نواب وزراء، منهم تسعة لحركة حيروت وخمسة لحزب الاحرار وواحد لكتلة لاعام.

المفدال: وزيران، ونائبا وزيرين.

تامي: وزير واحد ونائبا وزيرين.

أما «اغودات يسرائيل» فقد اكتفت بفرض شروطها الدينية التي لم يسبق لاي حكومة سابقة ان وافقت على شروط مماثلة لها (هآرتس، ١٩٨١/٨/١٥).

مصادقة الكنيست

بعد اربع عشرة ساعة من النقاش، منح الكنيست الثقة لحكومة مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٨/١٥، بأكثرية واحد وستين صوتا، ضد ٥٨، وتغيب حاييم بارليف عن الجلسة، بسبب المرض.

وقد اقترع، الى جانب الحكومة، جميع اعضاء الكنيست المنتمين الى احزاب الائتلاف، الليكود، المفدال، تامي واغودات يسرائيل. واقترع ضدها اعضاء الكنيست من المعراخ وهتحياه وتيلم وشينوي وحداش.

وكان رئيس الحكومة مناحيم بيغن قد بعث برسالة الى رئيس الكنيست في الرابع من اب (اغسطس) ١٩٨١، قال فيها:

«سيدي رئيس الكنيست، بموجب المادة ١٣ من القانون الاساسي للحكومة، اود ابلاغك بأنني قد شكلت الحكومة التالية [وردت اسماء الوزراء ومناصبهم في التقرير]. وعندما ستمثل الحكومة المشكلة امام الكنيست، ساعلن عن خطوط سياستها الاساسية، وعن تشكيلها، وتوزيع الوظائف بين الوزراء.

وستطلب الحكومة منحها الثقة، استنادا الى المادة ١٥ من القانون الاساسي للحكومة، لأن الحكومة يؤيدها واحد وستون عضو كنيست». (ر. إ. إ.، العدد، ٢٤١٠، ٥ و١٩٨١/٨/٦، ص ١١).

وفي جلسة الثقة، القى بيغن كلمة كان معنيا فيها، بشكل أساسي، بإبراز معنى عودة تكتل ليكود الى الحكم، معتبرا ان هذه العودة تجعل من الليكود حقيقة قائمة، داخل اسرائيل، وليس مجرد ظاهرة عابرة، كما كان يقول حزب العمل. وجاء في كلمة بيغن:

«في انتخابات حرة بعيدة عن الضغوط، في انتخابات ديمقراطية، هي بمثابة رمز لشعوب اخرى، منحنا الشعب تفويضا ليس اخلاقيا فحسب، بل واقعيا واخلاقيا في آن معا، لنشكل مع شركاء ائتلافيين حكومة جديدة في اسرائيل. وقد اعطيت لنا هذه الثقة للمرة الثانية، بعد اربع سنوات من الخدمة، ولا يستطيع احد الادعاء بأن تغيير السلطة، في اسرائيل عام ١٩٧٧، كان كما قيل اكثر من مرة، قبل الانتخابات، ظاهرة عابرة» (المصدر نفسه). وبعد ذلك قدم تقريرا مفصلا